أوراق عدالة بالعربي

# اتفاقيات التجارة الحرّة واللامساواة في المنطقة العربية

فتحي الشامخي

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)
العنوان: بناية وست هاوس، 3 ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف جروف
Mail: info@afalebanon.org
Website: http://www.afalebanon.org
Twitter, Facebook: @AFAlternatives
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube:https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

# اتفاقيات التجارة الحرّة واللامساواة في المنطقة العربية[1]


## فتحي الشامخي

## أستاذ جامعي تونسي وخبير دولي في قضايا المديونية، وعضو بالبرلمان التونسي


**منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA):** مؤسسة بحثية تأسست عام 8002 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحر كات الاجتماعية والمجتمع المدني.

**هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبر فقط عن رأي كتابها وال تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة**

[1] محاضرة أُلقيت يوم 3 ديسمبر 2018، في إطار مؤتمر حول اتفاقيات التجارة الحرة ومؤشرات الاقتصاد البديل.

**مقدمة:**

**خلال ال 40 سنة الأخيرة، برز نظام رأسمالي عالمي جديد: البحث عن حلول للأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي. ومن أهم خصائص هذا النظام:**

- تعتبر طبيعة هذا النظام طبيعة رأسمالية 100 بالمائة تقريبا.
- تبحث من خلاله الرأسماليّة عن حلول لأزمتها الهيكليّة العميقة، في المقابل الثمن الاجتماعي والبيئي كبير للغاية (غالبا ما تأخذ أبعاد أزمة إنسانية وكارثة بيئيّة) .
- توسيع دائرة اقتصاد السوق (تسليع الخدمات الاجتماعية، توسيع دائرة العمل المأجور، أغلبية السكان في المدينة، القروض الصغرى، تحرير المبادلات، سياسات إعادة الهيكلة، إلخ....
- بروز الصين كقوة اقتصادية عالميّة (مشروع الحزام والطريق).
- يبسط هيمنته على المنطقة العربيّة ويوحد لديها النمط الاقتصادي–الاجتماعي.
- دور سياسي بارز للمؤسسات الامبريالية الدوليّة (المؤسسات الماليّة والتجارية الدوليّة) والإقليمية البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الافريقي للتنمية.
- هذا النظام يسير ويشتغل ضد الأقطار العربية وضد شعوبها وليس معها.

**أ. الفاعلون الأساسيّون في النظام الرأسمالي العالمي الجديد:**

برزت أطراف جديدة إلى جانب الأطراف القديمة وفي الأثناء بقيت الأقطار العربية موضوع فعل وليست جهة فاعلة (خارج دائرة الفعل). ويمكننا تحديد الفاعلين الأساسيين كما يلي:

- القوى الرأسماليّة العظمى التقليدية (الولايات المتحدة والاقطار الأوروبية الكبرى واليابان).
- أطراف جديدة :أهمها الصين والاتحاد الأوروبي.
- الرأسمال المالي والمؤسسات المالية.
- فيما تجد الأقطار العربيّة نفسها مجددا خارج حركة التاريخ موضوع فعل وليست كشريك أو كأطراف فاعلة تساهم في نحت ملامح النظام الجديد.

**ب. الاتحاد الأوروبي، القوة الاقتصادية الأولى في العالم وطرف أساس ي في تحرير المبادلات في المنطقة العربية:**

أطلق الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2011، 16 سنة بعد ندوة برشلونة، جولة جديدة من المفاوضات في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، تهدف إلى توسيع دائرة التبادل الحرّ وتعميقها مع كلّ من المغرب وتونس ومصر والأردن. كما عقدت، خلال نفس الفترة، أغلب الدول العربية العشرات من اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من الدّول. ومع ذلك

تظل الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوربي الأكثر تأثيرا على تطوّر المنطقة العربيّة. وينتج عن هذه الاتفاقيات وعن السياسات والإجراءات التي تستتبعها تأثيرات بالغة الخطورة داخل المنطقة العربية تطال جميع دوائر الحياة الاجتماعية بما فيها الأوضاع المعيشية للسكان وشروط عيشهم.

**ج. أقطار المنطقة العربيّة:**

يعتبر مأزق التنمية الرأسمالية بقيادة البرجوازية المحليّة وتوفر الشروط الملائمة لإعادة الانتشار الامبريالي الأوروبي في جنوب المتوسط المتمثل في الشراكة الاورومتوسطية بداية منتصف التسعينيات هو عُنوان الهيمنة الأوروبيّة على المنطقة. حيث دخلت الأقطار العربية عصر العولمة الرأسمالية النيوليبرالية وهي منهكة ومتأزمة وليس لديها خطة للخلاص أو دليل للنجاة.

مثلت أزمة النظام العربي واكتساح العولمة المنطقة نهاية عصر التمكين الاجتماعي الذي تقدم أشواطا برغم مساره المتعثر والبطيء، وفي المقابل بداية عصر الاقصاء الاجتماعي .وبالتالي فإن المكتسبات الاجتماعية التي تم تحقيقها خلال الفترة الماضية والتخفيف من حدة التفاوتات الطبقيّة الذي ترتب عنها، تآكل تدريجيا في ظل سياسات إعادة الهيكلية الرأسمالية النيوليبرالية وإعادة الانتشار الامبريالي في كامل المنطقة.

وهنا يمكننا تحديد قطاعات النظام العالمي الثلاثة: أولا: بلدان المراكز الرأسمالية، ثانيا: بلدان الأطراف الرأسمالية وثالثا: العالم الاشتراكي. ويعتبر حوض البحر المتوسط الخط الأمامي لعالمين متفاوتين كليا فالاتحاد الأوروبي هو القوة الاقتصادية الأولى في العالم.

**المنطقة العربية في ظل هيمنة دكتاتورية الأسواق:**

تخضع العديد من الأقطار العربيّة، مُنذ ثمانينات القرن العشرين، للتّدخّل المُباشر للمُؤسّسات الماليّة الدّوليّة في تحديد سياستها الاقتصاديّة والاجتماعيّة بواسطة عدّة أدوات أهمّها إعادة الهيكلة والمديونيّة من خلال نظام الديون والقروض. كما تعدّ السلطة السياسيّة الاستبدادية بدورها من أبرز أدوات دكتاتورية إعادة الهيكلة الرّأسماليّة. وقد تسبّبت هذا التدخّل الاستعماري الجديد في تعميق أزمة النّظام العربي القائم وانتشار الخراب الاجتماعي في كامل المنطقة.

**برامج إعادة الهيكلة الرأسماليّة الاستعمارية للدّولة والاقتصاد والمجتمع:**

**الدفعة الأولى:** خضعت الدّول العربيّة تباعا، منذ مطلع ثمانينات القرن العشرين، لمعالجة المؤسّسات الماليّة الدّوليّة وكانت الحكومة المغربية الأولى على رأس القائمة، حيث بدأت منذ 1983 في تطبيق سياسة إعادة الهيكلة، ثم تلتها الحكومة التّونسية سنة 1986، ثم حكومات كل من مصر (1991) والجزائر (1994) وكذلك الشّأن بالنّسبة للأردن ولبنان وسوريا ومُوريتانيا واليمن والسّودان. وبذلك خيّم على جزء كبير من المنطقة العربيّة نظام إعادة الهيكلة الرّأسمالي لعدّة عقود من الزّمن.

**الدفعة الثانية:** وجاءت الدفعة الثانية من برامج إعادة الهيكلة في تونس (الأعوام: 2013، 2014، وبرنامج 2016-2020)، وأيضا المغرب عام 2012، والأردن عام 2015، ومصر عام 2014.

وبالتالي فإن من أهم آثار برامج إعادة الهيكلة كما يلي:

**أولا: إعادة هيكلة الدّولة (تفقير وتفكيك وإخضاع)، وذلك من خلال:**

- فك الارتباط بالاقتصاد (رأسمالية الدولة): فقد قضى هذا النظام الجديد على دولة الرّعاية واستنزف مواردها وفكك الاقتصاديّات المحليّة وحوّل وجهة وحداتها الاقتصاديّة النشيطة نحو السّوق العالميّة.
- إضعاف الدولة ماليا (من خلال إضعاف القدرة على الإيفاء بالتعهدات الاجتماعية وخضوعها لابتزاز الدائنين ودكتاتورية المؤسسات المالية العالمية والدوائر الإمبريالية.
- إخضاع الدولة سياسيا: وذلك عبر التقليص من دورها في كافة دوائر الحياة الاجتماعيّة، خاصة مُساهمتها في الدّورة الاقتصاديّة وتطوير جهاز الإنتاج، والزّيادة في الدّخل الوطني، كما دورها الاجتماعي التعديلي وإيفاءها بالتزاماتها الاجتماعيّة تُجاه عموم المواطنات والمواطنين. كما إخضاعها لشروطها بواسطة نظام الدّيون.

**ثانيا: إعادة هيكلة المجتمع:**

1- التقشف في النفقات الاجتماعية (على سبيل المثال التحويلات الاجتماعية).
2- توسيع دائرة اقتصاد السوق.
3- المنافسة غير المتكافئة (الرأسمال العالمي من الخارج ومن الداخلOFF SHORE 50%).
4- عبء خدمة الديون: تفرض سياسة إعادة الهيكلة على ميزانيّة الدّولة هدفا أساسيّا يتمثّل في استمرار خدمة الدّين، ممّا يضمن ديمُومة نظام المديُونيّة الذّي يُموّل بدوره النّظام القائم ويضمن استمراره.
5- أزمة التشغيل (على سبيل المثال في تونس كما موضح بالشكل التالي)[2].

[2] احصائيات تونس، http://www.ins.tn/ar/themes/emploi

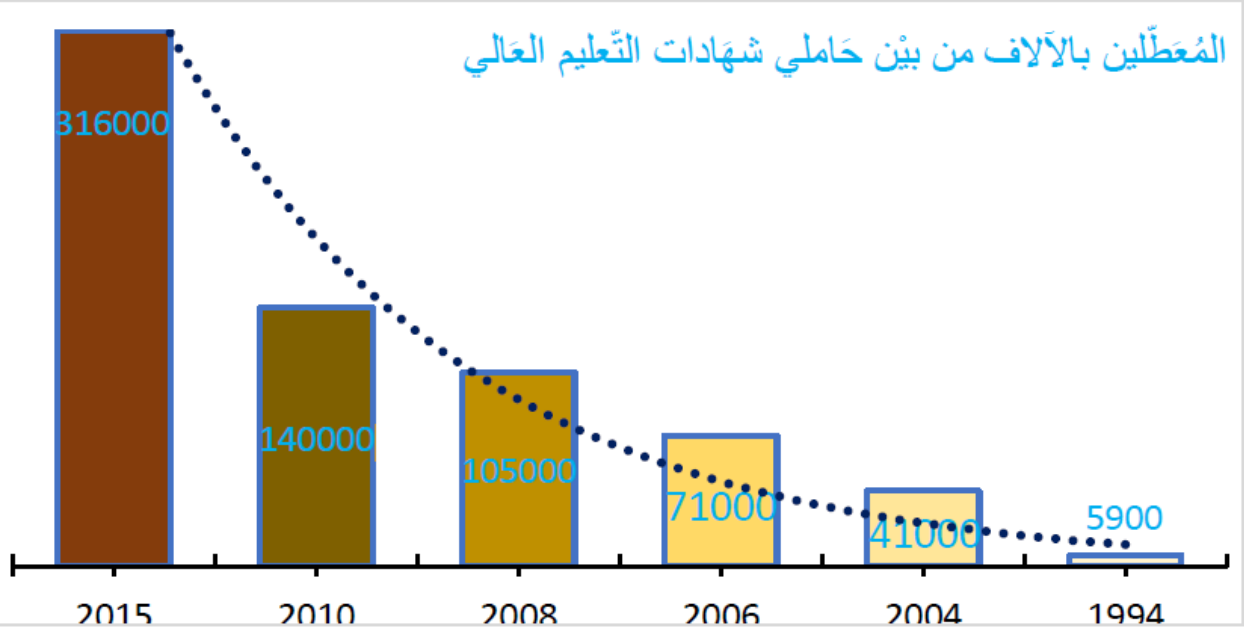


6- تدهور القدرة الشرائيّة.

7- الضغط الجبائي (وهو ما يوضحه الشكل التالي في الحالة التونسية).

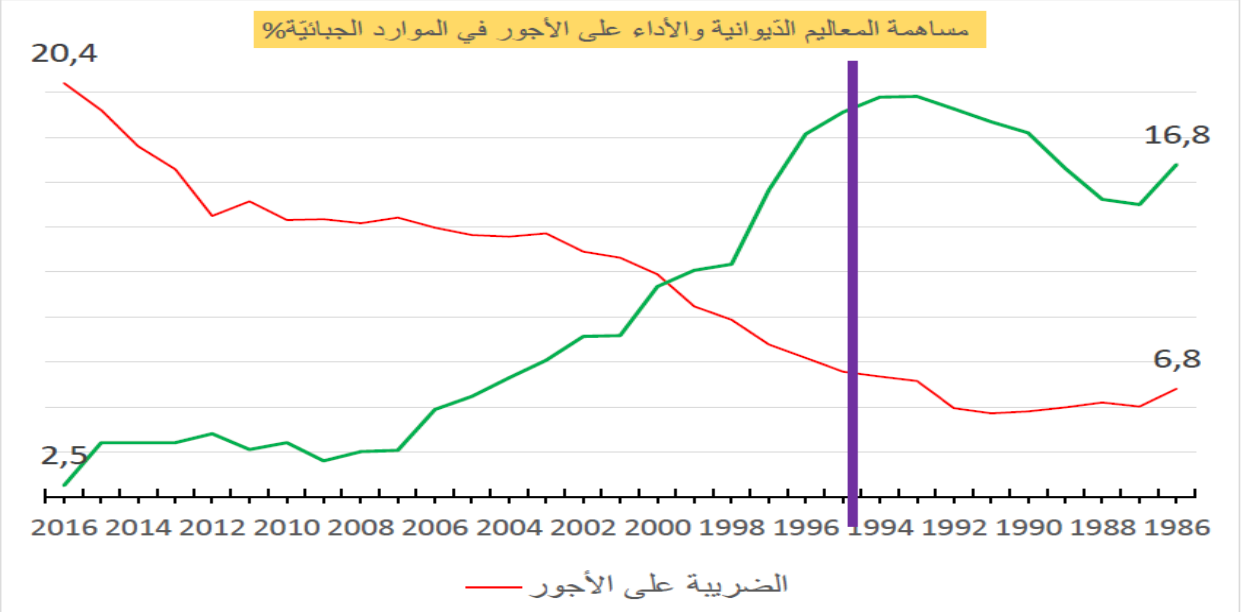


8- تراجع اجتماعي شامل وعميق: من خلال الاقصاء الاجتماعي والحرمان من أبسط مقوّمات الحياة والكرامة الانسانيّة.

**ملاحظة منهجيّة:** لا يمكن قياس تأثير تحرير المبادلات على العدالة الاجتماعية وشروط إنتاج وإعادة قوة العمل نظرا لتراكب مفعولها مع عوامل عديدة أخرى تكون السياسة الرأسمالية الاستعمارية:

**أدوات دكتاتوريّة الأسواق:**

- الهيكلة الرأسماليّة الليبراليّة الشاملة والمعمقة للدّولة والاقتصاد والمجتمع.
- القروض :نظام الدّيون.
- السلطة السّياسيّة الاستبداديّة.

**نتائج هذا التدخل الاستعماري الجديد:**

- تعفن أزمة النّظام العربي القائم
- أزمة إنسانيّة (خراب اجتماعي، بطالة ونقص استخدام العمالة وتهميش وفقر وأقاليم مهملة).
- اندلاع الثورات :أشعل التعديل الهيكلي فتيل الثورة والغضب الجماهيري خلال سنة2011

**ما بعد الثورة: وهو ما تسبّب بدوره في تفاقم عجز رصيد العدالة الاجتماعيّة الذي يغذي بدوره التّفاوت الاجتماعي، كما يمكننا تلمس ذلك من الجدول التالي[3]:**

| البلد | الترتيب العالمي على مستوى التنمية البشرية | | |
|---|---|---|---|
| | 1995 | 2010 | 2015 |
| المغرب | 117 | 114 | 126 |
| تونس | 75 | 81 | 96 |
| مصر | 107 | 101 | 108 |
| الجزائر | 85 | 84 | 83 |

[3]Rapport sur le développement humain 2015, https://goo.gl/Wgyygv

وختاما يمكن تلخيص عدد من النقاط التي تعبر عن علاقة التعديل الهيكلي بتشديد أليات التفقير وتعميق الفوارق الاجتماعيّة، والتراجع الاجتماعي نتيجة تراكب عمل عديد من العوامل منها بالخصوص:

- تجميد الأجور.
- مستوى بطالة ونقص تشغيل مرتفع.
- ضغط جبائي متزايد.
- ارتفاع الأسعار.
- تردي مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن.
- تنامي ضغوط التقشف على منظومة التحويلات الاجتماعية.